خبر بحيرا الراهب في ميزان النقد الحديثي

د. زياد سليم العبادي
كلية الشريعة / الجامعة الأردنية
قسم أصول الدين

خبر بحيرا الراهب في ميزان النقد الحديثي

د. زياد سليم العبادي

ملخص البحث

يعالج هذا البحث جزءاً هاماً من حياة نبينا عليه الصلاة والسلام، في طفولته، إذ كان من المبشرات لبعثته للعالمين، ذلكم هو خبر بحيرا الراهب الذي لقيه في بصرى عند سفره إلى الشام، مع عمّه أبي طالب، وهو ابن اثنتي عشرة سنة، وقد لقي هذا الخبر عناية كبرى عند علماء السيرة، فأوردوه في كتبهم، بين مصرح بقبوله، أو مقرٍّ به دون تصريح، وفي مقابل هؤلاء من أورده؛ منكراً له، ورادّاً لصحته، فكان هذا البحث مخرّجاً له، وناقلاً أحكام العلماء عليه، و مناقشا لأقوالهم فيه، ثم مرجّحاً ما يراه الباحث صواباً من أقوال العلماء، علماً أن هذا البحث مثال حي لنقد العلماء متون الأحاديث؛ كما سيظهر إن شاء الله تعالى.

Abstract

This essay deals with important phase of the childhood of the Prophet PBUH. It was one of the signs of his prophethood. That is the narration of Bahira the Monk with whom he met in Busra during the Prophet's journey to Sham (Syria and surrounding countries) accompanying his uncle Abu Talib at the age of Twelve.

This account was subject of interest by the scholars and biographers of the Prophet. They mentioned it in their books. Some of them however,accepted the narration directly and some accepted it indirectly. While others denied its authenticity and refused to use as an evidence.

This research, tries therefore to investigate the narration to find out its authenticity and to discuss the scholars view on understanding the narration. Then the researcher tries to find the stronger and weightier opinion according to hadith measures.

This research represents one of the good examples of the textual criticism of the Hadith.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على دربه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الله أرسل رسوله بالهدى، ودين الحق ليظهره على الدين كله، فكانت حياته كلها محطّ الأنظار، ومهبط الأنوار، ومن ذلك سيرته العطرة التي تعدّ المنهاج القويم لكل مسلم في حياته، وإذ كانت سيرته كذلك؛ فقد اعتنى بها العلماء، ومن جملة ذلك أيضاً اهتمامهم ببيان الصحيح منها من السقيم، فكم من حادثة أو قصة وردت في السيرة لا أصل لها، أو كانت بسند فيها ضعف.. أو اختلفت فيها أنظار العلماء بين القبول والرد، والثبوت والإنكار.

وفي هذا البحث يقوم الباحث بالنظر في حادثة مشهورة في كتب السيرة، ومع شهرتها؛ فقد اختلفت فيها أنظار المحدثين؛ حيث نقدها بعض العلماء المعتبرين، وصححها كذلك عدد منهم، وكي ينجلي الصواب، ويظهر الحق في أيّهما، كان هذا البحث.

والحادثة التي نبحثها هنا هي قصة بحيرا١ الراهب الذي التقى بالنبي عليه الصلاة والسلام في طفولته حينما سافر مع عمه أبي طالب إلى الشام.

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعي فيما كتب عن خبر بحيرا الراهب، وبيان درجته، لم أجد بحثاً في أي مجلة محكمة، ولكن كان هناك كتابات في بعض المجلات غير المحكمة، ومن ذلك بحث كتبه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في مجلة التمدن الإسلامي، في شوال سنة ١٣٧٨هـ، ج ٤٠- ٧٧، وعنوانها: حادثة الراهب المسمى بحيرا حقيقة لا خرافة.

والباحث توسع في كلام العلماء، وذكر أشياء كثيرة ما جاء ذكرها عند الشيخ الألباني رحمه الله.

وهناك كتابات على بعض المواقع الإلكترونية، من ناصحين ومبغضين، من أولياء وأعداء.. غالبها يتكلم عن بحيرا كسيرة وخبر يحلل ويبين بعض الشبهات والإشكالات فيثبت وينكر، وكل بحسب فهمه وإدراكه، وغاياته وأهدافه.

والباحث تطرق إلى حديث بحيرا من حيث النقد الحديثي، سنداً ومتناً، ولم يتناول كلام المستشرقين، وغيرهم ممن استدل بالحديث كي يطعن برسالة الإسلام من جذورها. وذلك لأن ذلك يحتاج إلى بحوث بل رسالة جامعية.

مشكلة البحث:

يجيب البحث عن بعض الإشكالات، من خلال الأسئلة التالية:

هل يصح حديث بحيرا مع ما فيه من نكارة في بعض متنه؟

ما وجهة النظر لكلا الفريقين، وما أدلتهم؟

كيف نجيب عن الشُّبه التي أثارها أعداء الإسلام من المستشرقين، والمنصرين،... على خبر بحيرا الراهب؟ من خلال نقد المتن، وعلاقة ذلك بشبههم.

من وصف حديث بحيرا بأنه خرافة، كردة فعل لتلكم الشُّبه التي أثارها الأعداء، هل يسوغ فعلهم، وحكمهم هذا؟

منهج البحث:

قام البحث على مجموعة من المناهج:

على رأسها المنهج الاستقرائي، حيث بذل الباحث جهده في جمع المادة العلمية من مظانها.

المنهج التحليلي: في بيان المتن وبعض مشكلاته،

المنهج النقدي: من خلال نقد الآراء إيجابا أو سلباً.

أقسام البحث: يتكون البحث من المباحث الآتية:

المبحث الأول: سياق الحديث عند الإمام الترمذي، وتخريج الحديث، وبيان أحوال رواته، وشواهده.

المبحث الثاني: العلماء الذين حكموا على الحديث بالقبول، ونقدهم لبعض متنه، والعلماء الذين أوردوا الحديث بما يفهم من صنيعهم الإقرار بصحته.

المبحث الثالث: العلماء الذين أنكروا صحة الحديث، ومناقشتهم في حكمهم، والترجيح، والرأي المختار.

المبحث الأول: سياق الحديث عند الإمام الترمذي، وتخريج الحديث، وبيان أحوال رواته، وشواهده.

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: سياق الحديث عند الإمام الترمذي:

قال الإمام الترمذي: حدثنا الفضل بن سهل أبو العباس الأعرج البغدادي: حدثنا عبد الرحمن بن غزوان أبو نوح: أخبرنا يونس بن أبي إسحق، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبيه قال: خرج أبو طالب إلى الشام، وخرج معه النبي صلى الله عليه وسلم، في أشياخ من قريش، فلما أشرفوا على الراهب هبطوا، فحلّوا رحالهم، فخرج إليهم الراهب، وكانوا قبل ذلك يمرّون به فلا يخرج إليهم ولا يلتفت، قال: فهم يحلّون رحالهم فجعل يتخللهم الراهب حتى جاء فأخذ بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: هذا سيد العالمين، هذا رسول رب العالمين، يبعثه الله رحمة للعالمين، فقال له أشياخ من قريش: ما علمك؟ فقال: إنكم حين أشرفتم من العقبة لم يبق شجر، ولا حجر إلا خرّ ساجداً، ولا يسجدان إلا لنبيّ، وإني أعرفه بخاتم النبوة أسفل من غضروف كتفه مثل التفاحة، ثم رجع فصنع لهم طعاماً، فلما أتاهم به؛ وكان هو في رِعية الإبل؛ قال: أرسلوا إليه. فأقبل وعليه غمامة تظلّه، فلما دنا من القوم وجدهم قد سبقوه إلى فيء الشجرة، فلما جلس مال فيء الشجرة عليه فقال: انظروا إلى فيء الشجرة مال عليه، قال: فبينما هو قائم عليهم وهو يناشدهم أن لا يذهبوا إلى الروم، فإن الروم إذا رأوه عرفوه بالصفة فيقتلونه، فالتفت فإذا بسبعة قد أقبلوا من الروم فاستقبلهم، فقال: ما جاء بكم؟ قالوا: جئنا أن هذا النبي خارج في هذا الشهر فلم يبق طريق إلا بعث إليه بأناس، وإنا قد أخبرنا خبره بعثنا إلى طريقك هذا، فقال: هل خلفكم أحد هو خير منكم؟ قالوا: إنما اخترنا خيرة لك؛ لطريقك هذا. قال: أفرأيتم أمراً أراد الله أن يقضيه هل يستطيع أحد من الناس رده؟ قالوا: لا. قال: فبايعوه،

وأقاموا معه. قال: أنشدكم الله أيّكم وليه؟ قالوا: أبو طالب، فلم يزل يناشده حتى ردّه أبو طالب، وبعث معه أبو بكر بلالاً، وزوده الراهب من الكعك والزيت.

المطلب الثاني: تخريج الحديث، وبيان أحوال رواته، وشواهده:

أخرجه الترمذي في "الجامع"[٣] (٥/ ٥٩٠) ح٣٦٢٠، وابن أبي شيبة في "المصنف"[٣] (٦/ ٣١٧) ح ٣١٧٣٣، والبزار في "البحر الزخار"[٤] (٨ / ٩٧) ح ٣٠٩٦، وابن حبان في "الثقات"[٥] (١/ ٤٢)، والطبري في "التاريخ"[٦] (١/ ٥١٩)، والحاكم في "المستدرك"[٧] (٢/ ٦٧٢)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد"[٨] (١٠/ ٢٥٢)، والبيهقي في "دلائل النبوة"[٩] (١/ ٣٠٨ – ٣٠٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في "دلائل النبوة"[١٠] (ص ٤٥ – ٤٦)، وفي "معرفة الصحابة"[١١] (١٢٥٩)، والخرائطي في "هواتف الجنّان"[١٢] (ح ٢٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"[١٣] (٣/ ٤-٥) من طرق كلهم عن عبد الرحمن بن غزوان الملقب بـ (قُراد): عن يونس بن أبي إسحق عن أبي بكر ابن أبي موسى عن أبيه أبي موسى الأشعري مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

أحوال رواته:

رواية الترمذي رجال إسنادها جميعُهم على شرط أحد الصحيحين أو كليهما؛ فأبو نوح عبد الرحمن بن غزوان الملقب بقراد؛ على شرط البخاري، ويونس؛ على شرط مسلم، وهو كما قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم قليلا، من الخامسة".[١٤] وبقية الرواة على شرطيهما، وقد تفرّد به قُراد أبو نوح؛ قال الخطيب البغدادي: "قال الأصم: سمعت العباس يقول: ليس في الدنيا مخلوق يحدث به غير قراد أبي نوح، وسمع هذا أحمد، ويحيى بن معين من قراد".[١٥]

وقال ابن كثير: "هكذا رواه الترمذي عن أبي العباس الفضل بن سهل الأعرج، عن قراد أبي نوح به، والحاكم، والبيهقي، وابن عساكر من طريق أبي العباس محمد

بن يعقوب الأصم، عن عباس بن محمد الدوري به، وهكذا رواه غير واحد من الحفاظ من حديث أبي نوح عبدالرحمن بن غزوان الخزاعي مولاهم ويقال له: الضبي، ويعرف بقُراد، سكن بغداد، وهو من الثقات الذين أخرج لهم البخاري، ووثقه جماعة من الأئمة والحفاظ، ولم أرَ أحدا جرّحه؛ ومع هذا ففي حديثه هذا غرابة، قال الترمذي: حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وقال عباس الدوري: ليس في الدنيا أحد يحدث به غير قراد أبي نوح، وقد سمعه منه أحمد بن حنبل، رحمه الله، ويحيى بن معين؛ لغرابته وانفراده؛ حكاه البيهقي، وابن عساكر..."[١٦]

قلت: لكن تكلّم في قراد الإمام الذهبي في "ميزان الاعتدال" فقال: " حدّث عنه الكبار، وكان يحفظ، وله مناكير".[١٧]

وما أرى ذلك إلا بسبب حديث بحيرا الذي انتقده الذهبي في مواضع أخرى.

ولما كانت الأنظار متجهة إلي قراد هذا؛ كان لا بدّ من التوسع في ترجمته

ففي "تذكرة الحفاظ" للذهبي: "قراد هو الحافظ الإمام أبو نوح عبد الرحمن بن غزوان الخزاعي".[١٨]

وفي "تهذيب التهذيب" يقول الحافظ ابن حجر: " عبد الرحمن بن غزوان الخزاعي ويقال: الضبي أبو نوح المعروف بقراد سكن بغداد، روى عن جرير بن حازم، وشعبة... ويونس بن أبي إسحاق، وغيرهم. وعنه أبناه محمد، وغزوان، وأبو معاوية؛ وهو أكبر منه، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد الله بن المبارك المخرّمي، وحجاج بن الشاعر، ومحمد بن رافع، وعباس الدوري، وإبراهيم الجُوزجاني، والفضل ابن سهل الأعرج... وغيرهم

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان عاقلا من الرجال. وقال ابن معين: صالح ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح. وقال ابن المديني، وابن نمير، ويعقوب بن شيبة:

ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة. وروى عن شعبة رواية كثيرة، وكان شعبة ينـزل عليـه. وقال مجاهد ابن موسى: كان كيّساً ما كتبت عن شيخ كان أحرّ رأسـا منـه. قـال ابـن جرير: مات سنة ١٨٧هـ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطىء، يتخـالج في القلب منه؛ لروايته عن الليث عن مالك عن الزهـري عـن عـروة عـن عائشـة قصـة المكاكيك قلت (الحافظ ابن حجر): صوابه قصة المماليك[١٩] كذا هو في عدة نسخ مـن كتاب ابن حبان... ".[٢٠]

وفي "تقريب التهذيب": "ثقة، له أفراد، من التاسعة ".[٢١]

شواهد الحديث:

للحديث شواهد كثيرة، جميعها معضلة أو مرسلة[٢٢]، ولهذا لن أتوسع في ذكرها، وقد كفاني المؤنة غيري[٢٣]، فلا حاجة لإطالة البحث بذكرها، علماً أن بعض الأسـانيد المرسلة صحيحة إلى من أرسلها فهي تصلح شاهدة في مثل حديث بحيرا هذا.

المبحث الثاني: العلماء الذين حكموا على الحديث بالقبول، ونقدهم لبعض متنه، والعلماء الذين أوردوا الحديث بما يفهم من صنيعهم الإقرار بصحته.

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: العلماء الذين حكموا على الحديث بالقبول، ونقدهم لبعض متنه:

حكم كثير من العلماء؛ قدماء ومعاصرين؛ على حادثة بحيرا الراهب بـالقبول، تصحيحاً أو تحسيناً، وممن وصلت يد الباحث إليهم:

١. أبو عيسى الترمذي؛ فقد قال عقب الحديث: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرفـه إلا من هذا الوجه".

٢. الحاكم النيسابوري، فقد قال عقب إخراجه للحديث: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

٣. ابن سيد الناس: يقول في حكمه على الحديث: "ليس في إسناد هذا الحديث إلا من خرج له في الصحيح، وعبد الرحمن بن غزوان أبو نوح لقبه قراد، انفرد به البخاري، ويونس ابن أبي إسحاق، انفرد به مسلم".[٢٤]

٤. الجزري: وقد أشار إلى ذلك المباركفوري في "تحفة الأحوذي" فقال: "قال الجزري: إسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح أو أحدهما".[٢٥] ولم يتميّز لي من هذا الجزري، إلا أن يكون ابن الأثير، مع أنني لم أر هذا النقل فيما اطلعت عليه من كتبه.

٥. الحافظ ابن عساكر؛ يقول في "تاريخ دمشق": "وإنما سمعناه من قراد؛ لأنه من الغرائب، والأفراد التي تفرّد بروايتها عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه".[٢٦]

٦. ابن القيّم الجوزية؛ فقد قال قبل ذكره لرواية الترمذي: "وذكر الترمذيّ وغيرُه من حديث عبد الرحمن بن غزوان، وهو ثقة...".[٢٧]

٧. الحافظ ابن كثير: يقول: "وخرج به عمّه إلى الشام في تجارة، وهو ابن ثنتي عشرة سنة، وذلك من تمام لطفه به، لعدم من يقوم إذا تركه بمكة، فرأى هو وأصحابه ممن خرج معه إلى الشام من الآيات فيه صلى الله عليه و سلم ما زاد عمّه في الوصاة به، والحرص عليه؛ كما رواه الترمذي في جامعه بإسناد رجاله كلهم ثقات من تظليل الغمامة له، وميل الشجرة بظلها عليه، وتبشير بحيرا الراهب به، وأمره لعمه بالرجوع به لئلا يراه اليهود فيرمونه سوءاً، والحديث له أصل محفوظ، وفيه زيادات أُخَرُ".[٢٨]

ويقول في موضع آخر: "قدم الشام مرتين:

الأولى: مع عمه أبي طالب في تجارة له، وكان عمره إذ ذاك ثنتي عشرة سنة، وكان من قصة بحيرا وتبشيره به ما كان من الآيات التي رآها مما بهر العقول، وذلك مبسوط في الحديث الذي رواه الترمذي مما تفرد به قراد أبو نوح، واسمه عبد الرحمن بن غزوان وهو إسناد صحيح، ولكن في متنه غرابة قد بسط الكلام عليه في موضع آخر، وفيه ذكر الغمامة، ولم أر لها ذكراً في حديث ثابت أعلمه سواه..."[٢٩]

٧. الحافظ ابن حجر؛ يقول: "وقد وردت هذه القصة بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي موسى الأشعري، أخرجها الترمذي، وغيره.."[٣٠]

ويقول في "فتح الباري": "وهو إخبار عما رآه من دلائل نبوته من غير أن يوحى بذلك إليه وهو أول ذلك مطلقاً ما سمعه من بحيرا الراهب، وهو عند الترمذي بإسناد قوي عن أبي موسى"[٣١]

٨. السيوطي، صححه في كتابه "الخصائص الكبرى"؛ فقال: "قلت: ولها شواهد عدة سأوردها تقضي بصحتها"[٣٢]

٩. محمد ناصر الدين الألباني:

حكم الألباني في أكثر من موضع على الحديث بالصحة، وردّ على من ضعّفه؛ كالبوطي في "فقه السيرة" فقال:

"والحقيقة أن علماء الحديث متتابعون على تصحيح هذا الحديث وتوثيق ابن غزوان مع بيان أكثرهم لنكارة الجملة (يعني بها: وبعث معه أبو بكر بلالاً، وزوده الراهب من الكعك والزيت) كما حققته في المقال المنشور في مجلة (المسلمون) وقد سبقت الإشارة إليه، فإليك أسماء المصححين له، منهم:

١.الترمذي. ٢. الحاكم. ٣. ابن سيد الناس. ٤. الجزري. ٥. ابن كثير. ٦.العسقلاني. ٧. السيوطي. "[٣٣]

ووافق من سبق من العلماء على ذلك غير واحد من المؤلفين المعاصرين؛ منهم:

١٠. الدكتور علي محمد الصلاّبي: فقد أورد الحديث في كتابه "السيرة النبوية" والذي اشترط فيه أن لا يورد فيه إلا الصحيح منها.[٣٤]

١١. الدكتور محمد محمد أبو شهبة، فقد أورده في كتابه "السيرة النبوية" وصحّحه.[٣٥]

١٢. إبراهيم العلي في كتابه "صحيح السيرة النبوية".[٣٦]

١٣. محمد الصادق عرجون في كتابه "محمد رسول الله منهج ورسالة".[٣٧]

١٤. أ.د. مهدي رزق الله أحمد في كتابه "السيرة النبوية".[٣٨]

١٥. محمد رزق طرهوني: في كتابه "صحيح السيرة النبوية". وقد أطال في مناقشة المنكرين للحديث.[٣٩]

نقد بعض هؤلاء العلماء لألفاظٍ في الحديث:

مع تصحيح هؤلاء العلماء وتحسينهم للحديث؛ فقد انتقد بعضهم ألفاظ الحديث، وقد وجهوا ذلك توجيهات، من ذلك أنها مدرجة في الحديث أو أنها وهم من أحد رواته، فمنهم: ابن سيد الناس، وابن كثير، و ابن حجر، والجزري.

١. يقول ابن سيد الناس – بعد تصحيحه للحديث –: "ومع ذلك ففي متنه نكارة وهي إرسال أبي بكر مع النبي صلى الله عليه و سلم بلالاً، وكيف وأبو بكر حينئذ لم يبلغ العشر سنين فإن النبي صلى الله عليه وسلم أسنّ من أبي بكر بأزيد من عامين، وكانت للنبي صلى الله عليه وسلم تسعة أعوام؛ على ما قاله أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وغيره، أو اثنا عشر على ما قاله آخرون، وأيضاً فإن

بلالاً لم ينتقل لأبي بكر إلا بعد ذلك بأكثر من ثلاثين عاماً فإنه كان لبني خلف الجمحيين، وعندما عُذّب في الله على الإسلام اشتراه أبو بكر، رضي الله عنه، رحمةً له، واستنقاذاً له من أيديهم، وخبره بذلك مشهور، و قوله: فبايعوه إن كان المراد بحيرا على مسالمة النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقريب، وإن كان غير ذلك؛ فلا أدري ما هو؟ ".[٤٠]

٢. قال الحافظ ابن كثير: "وهكذا رواه غير واحد من الحفاظ من حديث أبي نوح عبد الرحمن بن غزوان الخزاعي مولاهم، ويقال له: الضبي، ويعرف: بقراد، سكن بغداد، وهو من الثقات الذين أخرج لهم البخاري، ووثقه جماعة من الأئمة والحفاظ، ولم أرَ أحداً جرّحه، ومع هذا في حديثه هذا غرابة...

قلت: فيه من الغرائب أنه من مرسلات الصحابة فإن أبا موسى الأشعري إنما قدم في سنة خيبر سنة سبع من الهجرة، و لا يلتفت إلى قول ابن إسحاق في جعله له من المهاجرة إلى أرض الحبشة من مكة، وعلى كل تقدير فهو مرسل؛ فإن هذه القصة كانت و لرسول الله صلى الله عليه و سلم من العمر فيما ذكره بعضهم ثنتا عشرة سنة، ولعل أبا موسى تلقاه من النبي صلى الله عليه وسلم فيكون أبلغ، أو من بعض كبار الصحابة رضي الله عنهم، أو كان هذا مشهوراً مذكوراً أخذه من طريق الاستفاضة

الثاني: أن الغمامة لم تذكر في حديث أصحّ من هذا.

الثالث: أن قوله: وبعث مع أبي بكر بلالاً إن كان عمره عليه الصلاة والسلام إذ ذاك ثنتى عشرة سنة، فقد كان عمر أبي بكر إذ ذلك تسع سنين، أو عشرة، وعُمر بلال أقل من ذلك، فأين كان أبو بكر إذ ذاك؟ ثم أين كان بلال؟ كلاهما غريب اللهم إلا أن يقال: إن هذا كان ورسول الله صلى الله عليه وسلم كبيراً إما بأن يكون

سفره بعد هذا، أو إن كان القول بأن عُمره كان إذ ذاك ثنتى عشرة سنة غير محفوظ، فإنه إنما ذكره مقيداً بهذا الواقدي، وحكى السهيلي عن بعضهم أنه كان عمره عليه الصلاة والسلام إذ ذاك تسع سنين، والله أعلم".[٤١]

قال الباحث: أما مرسل الصحابة؛ فجماهير العلماء على قبوله. وأما ذِكْر أبي بكر وبلال؛ فالكل متفق على نكارته، ولم يمنعهم ذلك من قبول الحديث، وأما قضية الغمامة فلا تؤثر في صحته؛ فقد أوتي نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أعظم من هذا.

٣. يقول الحافظ ابن حجر:

"وقد وردت هذه القصة بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي موسى الأشعري أخرجها الترمذي، وغيره، ولم يسمَّ فيها الراهب وزاد فيها لفظة منكرة وهي قوله: وأتبعه أبو بكر بلالاً، وسبب نكارتها أن أبا بكر حينئذ لم يكن متأهلاً، ولا اشترى يومئذ بلالاً إلا أن يحمل على أن هذه الجملة الأخيرة مقتطعة من حديث آخر أدرجت في هذا الحديث، وفي الجملة، هي وهْم من أحد رواته".[٤٢]

٣. يقول الجزري: "وذِكْر أبي بكر وبلال فيه غير محفوظ، وعده أئمتنا وهْماً، وهو كذلك؛ فإن سِن النبي صلى الله عليه وسلم إذ ذاك اثنا عشرة سنة، وأبو بكر أصغر منه بسنتين وبلال لعله لم يكن ولد في ذلك الوقت".[٤٣]

المطلب الثاني: العلماء الذين أوردوا الحديث بما يفهم من صنيعهم الإقرار بصحته.

أورد الكثير من العلماء قصة بحيرا في كتبهم دون أن يصرّحوا بحكمهم عليها، ولكنه يفهم من طريقة عرضهم لها الإقرار بصحتها، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

١. قال الماوردي: "ومات عبد المطلب بعد ثماني سنين من مولده، فتكفله عمه أبو طالب، وخرج به إلى الشام في تجارة له، وهو ابن تسع سنين[٤٤]، فنزل تحت صومعة بالشام، وكان عند بصرى، وكان في الصومعة راهب يقال له...".[٤٥]

٢. يقول ابن عبد البر: "وخرج النبي صلى الله عليه وسلم مع عمه في تجارة إلى الشام سنة ثلاث عشرة من عام الفيل فرآه بحيرا الراهب فقال: احتفظوا به فإنه نبي".[٤٦]

٣. قال الفخر الرازي:

"واعلم أن العجائب المروية في حقه من حديث بحيرا الراهب وغيره مشهورة".[٤٧]

٤. قال الإمام القرطبي في "تفسيره": "والمعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه عند أهل العلم من قوله: "بُغِّضت إليَّ الأصنام" وقوله في "قصة بحيرا حين استحلف النبي صلى الله عليه وسلم باللات والعزى، إذ لقيه بالشام في سفرته مع عمه أبي طالب وهو صبي، ورأى فيه علامات النبوة..."".[٤٨]

وقال في "الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام":

"ثم إن أبا طالب خرج في ركب تاجراً إلى الشام... فخرج به معه فلما نزل الركب بصرى من أرض الشام، وبها راهب يقال له: بحيرا في صومعة له".[٤٩]

٦. قال الإمام النووي: "فلما بلغ اثنتي عشرة سنة خرج مع عمه أبى طالب إلى الشام حتى بلغ بصرى، فرآه بحيرا الراهب فعرفه بصفته، فجاء وأخذ بيده، وقال: هذا سيد العالمين، هذا رسول رب العالمين...".[٥٠]

٧. قال الإمام المِزّي: "فلما بلغ اثنتي عشرة سنة، خرج مع عمه أبي طالب إلى الشام حتى بلغ بصرى، فرآه بحيرا الراهب فعرفه بصفته، فجاء وأخذ بيده، وقال: هذا سيد العالمين، هذا رسول رب العالمين، هذا يبعثه الله رحمة للعالمين".[٥١]

٨. قال صلاح الدين الصفدي: "ولما بلغ اثنتي عشرة سنة وشهرين وعشرة أيام خرج مع عمّه أبي طالب إلى الشام، فلما بلغ بُصرى رآه بحيرا الراهب فعرفه بصفته".[٥٢]

٩. قال ابن جماعة: "وأوصى به إلى عمه أبي طالب فكفله، وخرج به إلى الشام وسنُّه اثنتا عشرة سنة، وقيل: تسع".[٥٣]

١٠. قال الإمام ابن القيم: "فلما بلغ ثنتي عشرة سنة خرج به عمه إلى الشام وقيل: كانت سنّه تسع سنين، وفي هذه الخرجة رآه بحيرى الراهب، وأمر عمه ألا يقدم به إلى الشام خوفا عليه من اليهود، فبعثه عمه مع بعض غلمانه إلى مكة، ووقع في كتاب الترمذي، وغيره: أنه بعث معه بلالاً، وهو من الغلط الواضح؛ فإن بلالاً إذ ذاك لعله لم يكن موجوداً، وإن كان فلم يكن مع عمه، ولا مع أبي بكر، وذكر البزار في "مسنده" هذا الحديث ولم يقل: وأرسل معه عمه بلالاً، ولكن قال: رجلا".[٥٤]

١١. قال ابن خلدون: "وحمله عمه أبو طالب إلى الشام، وهو ابن ثلاث عشرة، وقيل: ابن سبع عشرة فمروا ببحيرا الراهب عند بصرى فعاين الغمامة تظلله، والشجر تسجد له فدعا القوم، وأخبرهم بنبوته، وبكثير من شأنه، في قصة مشهورة".[٥٥]

١٢. قال علي بن محمد البغدادي صاحب "تفسير الخازن".

"ويؤكد هذا ما روي في قصة بحير الرّاهب حين استحلف النبي صلى الله عليه وسلم باللاّت، والعزى، وذلك حين سافر مع عمه أبي طالب إلى الشام، فرأى بحيرا علامة النّبوة فيه، وهو صبي، فاختبره بذلك".[٥٦]

١٣. قال الزرقاني في معرض رده على أحد المستشرقين:

"ثانيا: أن التاريخ لا يعرف أكثر من أنه سافر إلى الشام في تجارة مرتين، مرة في طفولته، ومرة في شبابه، ولم يسافر غير هاتين المرتين، ولم يجاوز سوق بصرى فيهما، ولم يسمع من بحيرا، ولا من غيره شيئاً من الدين، ولم يك أمره سراً هناك بل كان معه شاهد في المرة الأولى، وهو عمّه أبو طالب، وشاهد في الثانية، وهو ميسرة غلام خديجة

التي خرج الرسول بتجارتها أيامئذ، وكل ما هنالك أن بحيرا الراهب رأى سحابة تظلله... ".[٥٧]

١٤. قال ابن عاشور: " ولقي ورقة بن نوفل غير مرة بمكة. ولقي بحيرا الراهب. ولم يقتدِ بأحد من أولئك، وبقي على الفطرة إلى أن جاءته الرسالة ".[٥٨]

المبحث الثالث: العلماء الذين أنكروا صحة الحديث، ومناقشتهم في حكمهم، والترجيح، والرأي المختار.

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: العلماء الذين أنكروا صحة الحديث، ومناقشتهم في حكمهم:

تكلم بعض العلماء في الحديث، وعلى رأس هؤلاء الإمام الذهبي، فقد استفاض في نقد الحديث، وكان موجَّها إلى متنه، ومخالفته لمسلّمات تاريخية، فإليك كلامه:

" وهو حديث منكر جداً؛ وأين كان أبو بكر؟ كان ابن عشر سنين، فإنه أصغر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين ونصف؟ وأين كان بلال في هذا الوقت؟ فإن أبا بكر لم يشتره إلا بعد المبعث، ولم يكن ولد بعد؛ وأيضاً فإذا كان عليه غمامة تظله كيف يتصور أن يميل فيء الشجرة؛ لأن ظل الغمامة يعدم فيء الشجرة التي نزل تحتها، ولم نر النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أبا طالب قط بقول الراهب، ولا تذاكرته قريش، ولا حكته أولئك الأشياخ مع توفر هممهم ودواعيهم على حكاية مثل ذلك، فلو وقع لاشتهر بينهم أيما اشتهار، ولبقي عنده صلى الله عليه وسلم حسّ من النبوة؛ ولَما أنكر مجيء الوحي إليه أولاً بغار حراء، وأتى خديجة خائفاً على عقله، ولما ذهب إلى شواهق الجبال ليرمي نفسه صلى الله عليه وسلم. وأيضاً فلو أثّر هذا الخوف في أبي طالب وردّه كيف كانت تطيب نفسه أن يمكنه من السفر إلى الشام تاجراً لخديجة؟

وفي الحديث ألفاظ منكرة تشبه ألفاظ الطرقية، مع أن ابن عائذٍ قد روى معناه في مغازيه دون قوله: وبعث معه أبو بكر بلالاً إلى آخره".[٥٩]

وعلّق الذهبي على قول الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرّجاه". فقال: "أظنه موضوعاً، فبعضه باطل".

مناقشة الإمام الذهبي في حكمه على الحديث:[٦٠]

١. إنكار الذهبي لقوله: "وبعث أبو بكر معه بلالاً " لا يضر بصحة الحديث؛ لأن الجميع متفقون على نكارة هذه اللفظة، وقد عدّوه وهماً أو إدراجاً، وهذا لم يمنع من تصحيح القصة بتمامها.

٢. قول الذهبي: "فإذا كان عليه غمامة تظله كيف يتصور أن يميل فيء الشجرة..." فيقال: ليس هناك ما يدل على ملازمة الغمامة له، وإنما الأقرب أنها تظله أحياناً وتفارقه أحياناً، والدليل على هذا أن الحافظ ابن كثير قال: إن الغمامة لم تذكر في حديث أصح من هذا.

٣. قول الذهبي: "ولم نرَ النبي صلى الله عليه وسلم ذكّر أبا طالب قطّ بقول الراهب ولا تذاكرته قريش...".

يقال: هذا لا غرابة فيه؛ فإن ذلك أولاً: خبر من راهب من أكثر من ثلاثين سنة، أو نحوها مات فيها من مات، ونسي من نسي، بالإضافة إلى أن تنبؤات الكهان والرهبان ونحوهم كانت كثيرة، وربما اعتبرت تفاؤلات للصبي فلم يعيروها الاهتمام اللازم، ثم من قال: إنه لم يذكره، فهل كل ما قيل نقل لنا؟ هذا ما لم يقله إنسان، وهل كان أبو طالب في حاجة إلى تذكيره بمثل هذا، وهو يعلم أنه عليه السلام صادق فيما يقول؟ وهل يتناقل ذلك أشياخ رأوا الحق بأعينهم، والمعجزات الباهرات، فلم

يؤمنوا؟ وهل هناك أعظم من انشقاق القمر، والإسراء؟ ومع ذلك ظلوا في طغيانهم يعمهون.

٤. قول الذهبي: "ولَما أنكر مجيء الوحي إليه أولاً بغار حراء، وأتى خديجة خائفاً على عقله، ولما ذهب إلى شواهق الجبال ليرمي نفسه صلى الله عليه وسلم".

يقال: أَخبر من راهب سمعه طفل من ثلاثين سنة أو نحوها كالمعاينة؟ ومن يدريه أنه صدق في خبره؟ وما نصنع بشق صدره، وسماع الملائكة تكلّمه...؟ فهل ترد لمثل هذه الشبه وهي ثابتة بسند صحيح.

٥. قول الذهبي: "وأيضا فلو أثر هذا الخوف في أبي طالب وردّه كيف كانت تطيب...".

يقال: هل الطفل الصغير كالرجل الكبير في الخوف عليه؟ وهل ردّه بناءً على كلام الراهب يجعله يعتقدها قضية مسلّمة؟ وهل كانت له السلطة في ردّه بعد أن أصبح رجلاً؟ وهل تذكّر حتى يحاول منعه؟... إلى غير ذلك من الاحتمالات التي لا يُردّ الحديث مع وجودها.

٦. قول الذهبي: "وفي الحديث ألفاظ منكرة تشبه ألفاظ الطرقية...".

يقال: ما الضابط لكلام الطرقية؟ وما تراه أنت من كلامهم لا أراه أنا. فهل يردّ حديث إسناده صحيح، أو حسن لأجل هذا؟ ثم لو فرض أنه يشبه كلام الطرقية؛ فهذا الحديث ليس فيه شيء من كلامه عليه الصلاة والسلام، وإنما هو إخبار عن حادثة وقعت. أه

ومن هؤلاء محمد الغزالي؛ فهو يقول في "فقه السيرة": "والمحققون على أن هذه الرواية موضوعة، مضاهاة لما يذكره الإنجيليون من أن ناساً طلبوا المسيح عقب ولادته لقتله..."[٦١]

قلت: قال الألباني معلقاً على كلام الغزالي: "من هم هؤلاء المحققون؟ ومن أين جاء الوضع المذكور؟ وهذه الرواية هي في حديث أبي موسى المتقدم، وقد علمت صحته. وماذا تضرّ المضاهاة بعد الثبوت؟ أفلا نرى أن ما يذكره الإنجيليون يضاهي ما هو ثابت في القرآن الكريم من طلب فرعون لموسى في قتله الأنبياء؟ أفتردّ هذه للمشابهة المذكورة. اللهم، لا"[٦٢]

وممن شكّك في صحة الحديث الدكتور البوطي، فقال:

"ورواه البيهقي في سننه، وأبو نعيم في الحلية، ويوجد بين هذه الروايات بعض الخلاف في التفصيل، وانفرد الترمذي بروايته مطولاً على نحو آخر، ولعلّ في سنده بعض اللين؛ فقد قال هو نفسه بعد أن رواه: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه". وفي سنده عبد الرحمن بن غزوان قال عنه في "الميزان": له مناكير، ثم قال: أنكر ما له حديثه عن يونس بن أبي إسحاق في سفر النبي صلى الله عليه وسلم وهو مراهق مع أبي طالب إلى الشام، وقال عنه ابن سيد الناس: في متنه نكارة.."[٦٣]

مناقشة الدكتور البوطي في حكمه:

في كلام د. البوطي إشكالات ينبغي التنبيه عليها:

١. قوله: "ورواه البيهقي في سننه، وأبو نعيم في الحلية"، ليس صحيحاً، وإنما أخرجاه في "دلائل النبوة"؟

٢. قوله: "ولعلّ في سنده بعض اللين؛ فقد قال هو نفسه بعد أن رواه: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه"".

قلت: كان عليه أن يجتنب كلمة "لعل" في مثل هذا الموطن، ثم من قال من العلماء المعتمدين إن قول الترمذي: " حديث حسن غريب.." يعدّ غمزاً في الحديث. بل إن قول الترمذي: "حسن غريب" أعلى من قوله: "حسن" فالأُولى: حسن لذاته، والأُخرى: حسن لغيره.[٦٤]

٣. قوله: "وفي سنده عبد الرحمن بن غزوان، قال عنه في "الميزان": له مناكير".

قلت: على كلام الدكتور البوطي ملحوظتان:[٦٥]

الأولى: حُكْم العلماء على راوٍ بأنّ له مناكير، لا يعدّ تضعيفاً مطلقاً للراوي؛ فالذهبي نفسه يقول في "ميزان الاعتدال": "وما كلّ مَن روى المناكير يضعّف".[٦٦] وقال الإمام ابن دقيق العيد: "قولهم: "روى مناكير" لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه".

الثانية: أكثر العلماء على توثيق ابن غزوان؛ كابن المديني، وابن نمير، ويعقوب بن شيبة، وابن سعد، والدارقطني، وقد سبق بيان ذلك عند ترجمته، فكان من الإنصاف الإشارة إلى ذلك حتى تتضح الصورة لدى القارئ.

٤. قوله: "وقال عنه ابن سيد الناس: في متنه نكارة..".

قلت: كان عليه أن يذكر كلام ابن سيد الناس كلّه حتى يتضح المقصود منه؛ فابن سيد الناس يقول: "ليس في إسناد هذا الحديث إلا من خرّج له في الصحيح، وعبد الرحمن بن غزوان أبو نوح لقبه انفرد به البخاري، ويونس بن أبي إسحاق،

انفرد به مسلم". ثم بعد ذلك قال: "ومع ذلك ففي متنه نكارة، وهي إرسال أبي بكر مع النبي صلى الله عليه و سلم بلالاً، وكيف، وأبو بكر حينئذ لم يبلغ العشر سنين؟... "[٦٧]، وكلام ابن سيد الناس هنا لا يختلف عن كلام من صحح الحديث أو حسّنه؛ كالحافظين ابن كثير، وابن حجر..

وممن تكلم في الحديث الدكتور بشار عواد معروف؛ فيقول: "حديث منكر جداً؛ كما بيناه في تعليقنا المفصّل على الترمذي..." وعلّق على عبارة الترمذي: "حديث حسن غريب.. ": "وهذه العبارة تدل على ضعف الحديث عند الترمذي؛ كما هو واضح للدارس لعبارة الترمذي".[٦٨]

قلت: سبق التعليق على هذه المسألة آنفا. وهو في رأيه هذا لم يخرج عما قاله الذهبي، وحين رجعت إلى تعليقه المفصل على الترمذي، لم أجد سوى سردٍ لكلام الذهبي الذي قاله في "تاريخ الإسلام" دوى أدنى تعليق؟ وقد سبقت مناقشة الإمام الذهبي في حكمه على الحديث.[٦٩]

المطلب الثاني: الترجيح، والرأي المختار.

من خلال هذا البحث، والذي استقرأت من خلاله عشرات الكتب للوصول إلى إجابة شافية، لحالة حديث بحيرا في ميزان القبول والرد، فإنني أنبه على ما يأتي:

١. ما تطمئن له نفس الباحث ثبوت قصة بحيرا، وإن كان ثمّة نقدٌ لبعض الألفاظ الواردة فيه، ولكنها لا تطيح بالحديث كله؛ فالعبارة المنكرة التي ختم بها الحديث، وهي: "وبعث معه أبو بكر بلالاً، وزوده الراهب من الكعك والزيت" لم تمنع العلماء تصحيح الرواية بالجملة؛ كما سبق بيان ذلك.

٢. جماهير العلماء أثبتوا صحة الحديث نصاً، أو استشهدوا به في كتبهم مقرّين له دون نقد. بل أشار ابن الأثير للإجماع على قبوله، وقد يقبل ذلك منه؛ لأنني لم أجد أحداً سبقه إلى ردّ الحديث، وما بين وفاته، ووفاة الإمام الذهبي ما يقرب من مائة وأربعين عاماً.

٣. الإمام الذهبي أول من اشتهر بنقد الحديث، وقد انصبّ نقده على المتن، وكلّ من جاء بعده ناقداً للحديث؛ فإنما كان صدى لكلامه دون إضافة هامة.

٤. جميع الشبهات التي أثيرت حول القصة أمكن الإجابة عنها بما يثبت أصلها، وصحة وقوعها، وفي ذلك إثبات جزء هام من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم.

٥. هذا الحديث وما دار حوله من نقاش مثال خصب لنقد المتن عند العلماء، بغضّ النظر أصابوا في ذلك أم لا. خلافاً لمن زعم أن المحدثين لم يتوجه نقدهم إلا للإسناد فحسب.

المراجع البحث:

١. قال العلامة الزبيدي: "وبحيرا الراهب، كأمير – ممدوداً – هكذا ضبطه الذهبي، وشرّاح "المواهب". وفي رواية: بالألف المقصورة. وفي أخرى: كأمير. وأما تصغيره: فغلط؛ كما صرحوا به.". انظر: محمد بن محمد الزبيدي، تاج العروس، ج ١٠، ص ١٢٩ – ١٣٠، تحقيق: إبراهيم الترزي، وزارة الإعلام في الكويت.

٢. محمد بن عيسى الترمذي (٢٩٧هـ)، سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣. أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥ هـ)، المصنف، ت: محمد عوّامة، الرياض، دار القبلة، دمشق، مؤسسة علوم القرآن.

٤. أحمد بن عمرو البزار (٢٩٢ هـ)، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

٥. محمد بن حبان البستي (٣٥٤ هـ)، كتاب الثقات، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، ط ١.

٦. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) تاريخ الأمم والملوك، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار سويدان.

٧.محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، المستدرك على الصحيحين، بيروت، دار الكتاب العربي.

٨. أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد، بيروت، دار الفكر.

٩. أحمد بن الحسين البيهقي، (٤٥٨ هـ)، دلائل النبوة، ت: عبد الرحمن محمد الكتبي، القاهرة، دار النصر للطباعة، ١٩٦٩ م.

١٠. أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ)، دلائل النبوة، بيروت، ت: د. محمد رواس قلعجي و عبد البر عباس، دار النفائس، ط ٤، ١٩٩٩ م.

١١. أبو نعيم (٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، ح ١٢٥٩،

١٢. محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي (٣٢٧ هـ)، نوادر الرسائل "هواتف الجنّان"، ت: إبراهيم صالح، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

١٣. أبو العاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١ هـ)، تاريخ مدينة دمشق، ت: محب الدين عمر بن غرامة العمروي، بيروت، دار الفكر.

١٤. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تقريب التهذيب، ترجمة ٧٨٩٩، ت: محمد عوامة، دمشق، دار القلم، ط ٤، ١٩٩٢ م.

١٥. أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٠ ص ٢٥٢، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٦. إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء (٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، ج ٢، ص ٢٦٥، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٧. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال،ج ٢، ص٥٨١، ت: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الفكر.

١٨. الذهبي (٧٤٨ هـ)، تذكرة الحفاظ ج١،ص ٣٣٩،

١٩. انظر: الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ)، المسند ح ٢٦٤٠١، ت: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة. و محمد بن عيسى الترمذي (٢٩٧هـ)، سنن الترمذي، ح ٣١٦٥، ت: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي. وانظر علته: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧ هـ)، علل الحديث، ٢٣٤٢، ت: محمد بن صالح الدباشي، بيروت، دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٣ م.

٢٠. ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٦، ص ٢٢٣ – ٢٢٤، بيروت، دار الفكر.

٢١. ابن حجر، تقريب التهذيب، ترجمة ٣٩٧٧، ت: محمد عوامة، دمشق، دار القلم، ط، ١٩٩٢ م

٢٢. المعضل: هو االحديث الذي سقط من رجال إسناده اثنان متتابعان فأكثر، والمرسل: هو الحديث الذي يرفعه التابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. انظر: محمد بن عبد الرحمن السخاوي

(٩٠٢ هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، ج ١، ص ١٨٥، و ج ١، ص ١٥٦، ت علي حسين علي، القاهرة، مكتبة السنة، ط ١، ٢٠٠٣ م.

٢٣. انظر: محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، الطبقات الكبرى ج ١، ص ١٥٣ – ١٥٥، بيروت، دار صادر. وعلي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي ابن عساكر (٥٧١ هـ)، ٣/ ٥ – ١٥، تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. والذهبي (ت ٧٧٤)، تاريخ الإسلام، ج ١، ص ٥٠٣ – ٥٠٤، ت: د. بشار عواد، بيروت، دار الغرب الإسلامي. ومحمد بن رزق بن طرهوني، صحيح السيرة النبوية المسماة السيرة الذهبية ج ١، ص ١٦٠، هامش ١٠٦، القاهرة، دار ابن تيمية، ط ١، ١٤١٠ هـ.

٢٤. محمد بن عبد الله ابن سيد الناس (٧٣٤ هـ)، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ج١، ص٦٤، بيروت، مؤسسة عز الدين، ١٩٨٦ م.

٢٥. محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (١٣٥٣ هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج١٠، ص ٧٤، ت: صدقي محمد العطار، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥ م.

٢٦. ابن عساكر (٥٧١ هـ)، ٣/ ٥، تحقيق: علي شيري.

٢٧. محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١ هـ)، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ج ١، ص ٨١.

٢٨. ابن كثير (٧٧٤ هـ)، الفصول في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، ص ١٦، ت: محمد على الحلبي، دبي، جمعية دار البر.

٢٩. المصدر السابق، ص ١٦٦.

٣٠. ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ١، ص ٣٥٣، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، "١٤١٢".

٣١. ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٨، ص ٨١٦، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٣٢. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الخصائص الكبرى (١ / ٢٠٧)، ت: د. محمد خليل هراس، القاهرة، دار الكتب الحديث.

٣٣. الألباني (ت ١٩٩٩ م)، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، ص ٧١، دمشق، مؤسسة ومكتبة الخافقين، ١٣٩٧ هـ.

٣٤. د. علي محمد محمد الصلاّبي، السيرة النبوية ج ١، ص ٧٦، الشارقة، مكتبة الصحابة – القاهرة، مكتبة التابعين، ط١، ٢٠٠١ م.

٣٥. د. محمد محمد أبو شهبة، السيرة في ضوء القرآن والسنة ج ١ ص ٢١١ – ٢١٢، دمشق، دار القلم، ط ٢، ١٩٩٢ م.

٣٦. إبراهيم العلي، صحيح السيرة النبوية، ص ٥٧، عمان، دار النفائس.

٣٧. محمد الصادق إبراهيم عرجون، محمد رسول الله منهج ورسالة ج ١، ص ١٦٨ – ١٧٠، دمشق، دار القلم، ط ١، ١٩٨٥ م.

٣٨.أ.د. مهدي رزق الله أحمد، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، ج ١، ص ١٢٨، الرياض، دار إمام الدعوة، ط ٢، ١٤٢٤ هـ.

٣٩. طرهوني، صحيح السيرة النبوية المسماة السيرة الذهبية ج ١، ص ١٦٠، هامش ١٠٦.

٤٠. ابن سيد الناس (٧٣٤ هـ)، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ج١، ص٦٤.

٤١. ابن كثير (٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، ج ٢، ص ٢٦٥.

٤٢. ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ١، ص ٣٥٣، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، "١٤١٢".

٤٣. المباركفوري (١٣٥٣ هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج١٠، ص ٧٤.

٤٤. الذي مال إليه جمهور العلماء أن عمره عليه الصلاة والسلام كان اثنتي عشرة سنة؛ كما سبق بيانه.

٤٥. علي بن محمد الماوردي (٤٥٠ هـ)، أعلام النبوة، ص ٢٦٠، ت: خالد عبد الرحمن العك، بيروت، دار النفائس، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٤٦. يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي النمري (٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص ٣٠، ت: عادل مرشد، عمان، دار الأعلام، ط١، ٢٠٠٢ م

٤٧.محمد بن عمر بن حسين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، التفسير الكبير، ج ١٧، ص ٧٧.

٤٨. محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي القرطبي (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن الكريم ج ١٦، ص ٤٩،

٤٩. القرطبي، الإعلام بما في دين النصارى من الفساد، ج ١، ص٢٨٥، ت: د. أحمد حجازي السقا، بيروت، دار التراث العربي.

٥٠. محيى الدين بن شرف النووى (٦٧٦ هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، ج ١، ص ٢٩، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

٥١.جمال الدين يوسف المزي أبو الحجاج (ت ٧٤٢ هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج ١، ص ١٨٩، ت: د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٥٢. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، الوافي في الوفيات، ج ١، ص ٧٥، ت: هلموت ريتر، ألمانيا، جمعية المستشرقين الألمان، ١٩٦٢ م.

٥٣. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة (ت ٧٦٧)، المختصر الصغير في سيرة البشير النذير، ص ٣٨، ت: د. محمد كمال الدين عز الدين، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨ م.

٥٤. محمد بن أبي بكر الزرعي (ت ٧٥١ هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج ١، ص ٧٦، ت: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢٧، ١٩٩٤ م.

٥٥. عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ)، ص ٤٩٢، تاريخ ابن خلدون، ت: أبو صهيب الكرمي، الأردن، بيت الأفكار الدولية.

٥٦. علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي، تفسير الخازن ج ٦، ص ٢٧٨، بيروت، دار المعرفة.

٥٧. عبد العظيم الزرقاني (١٩٤٨ م)، مناهل العرفان ج ٢، ص ٣١٨، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.

٥٨. محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م)، التحرير والتنوير، ج ١، ص ١٣٥٣، تونس، دار سحنون.

٥٩. الذهبي (ت ٧٧٤)، تاريخ الإسلام، ج ١، ص ٥٠٣ – ٥٠٤، ت: د. بشار عواد، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

٦٠. انظر: طرهوني، صحيح السيرة النبوية، هامش ١٠٦. بتصرف.

٦١. محمد الغزالي، فقه السيرة، ص٦٩، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ٧، ١٩٧٦ م.

٦٢. المصدر السابق، هامش (١).

٦٣. د. محمد سعيد رمضان البوطي، فقه السيرة النبوية، ص ٤٨، بيروت، دار الفكر المتجدد، دمشق، دار الفكر، ط ١١، ١٩٩١ م.

٦٤. لمزيد من التفصيل انظر: الألباني (١٩٩٩ م)، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، ص ٧١ - ٧٤. و د. نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص ١٧١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٨ م. و د. عداب الحمش، الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، ج ١، ص ٤٠٩ – ٤١٨، عمان، دار الفتح للدراسات والنشر، ٢٠٠٣ م.

٦٥. انظر تفصيل ذلك: الألباني (١٩٩٩ م)، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، ص ٦٦ - ٦٧.

٦٦. الذهبي (٧٤٨ هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج ١، ص ١١٨، ترجمة ٤٦٤.

٦٧. ابن سيد الناس (٧٣٤ هـ)، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ج١، ص٦٤.

٦٨. الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد ج ١١، ص ٥٣٠، هامش ٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠١ م

٦٩. انظر: جامع الترمذي ج ٦ ص ١٥، هامش ٢، ت: د. بشار عواد، بيروت، دار الجيل و دار الغرب الإسلامي.